

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٥٧

الثلاثاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إستيغنييفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة دي شونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2021/766)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2021/766)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان؛ والسيدة هالة القريب، المديرة الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/766 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

السيد بيرتس (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أطلع مجلس الأمن مرة أخرى على الحالة في السودان. منذ آخر إحاطة قدمتها في أيار/مايو (انظر S/2021/495)، أحرز قدر من التقدم في عملية الانتقال في السودان، فضلا عن استمرار النكسات والتحديات. وما فتئ العنف في دارفور وشرق البلد، وغياب العدالة والمساءلة، والحالة الاقتصادية الصعبة تلحق المصاعب والمعاناة بالشعب السوداني. وقد اتخذت الحكومة الانتقالية تدابير في محاولة للتصدي لتلك التحديات وتجديد الثقة في الانتقال السياسي.

وفي حزيران/يونيه، أطلق رئيس الوزراء حمدوك مبادرة سياسية بعنوان ”الأزمة الوطنية وقضايا الانتقال – الطريق إلى الأمام“. وفي آب/أغسطس، أنشأ آلية متابعة، وهي شكل من أشكال الحوار بين السودانيين، لتنشيط وتشكيل توافق وطني في الآراء حول الأهداف الانتقالية الرئيسية، بما في ذلك إصلاح القطاع العسكري والأمني، والاقتصاد، والعدالة، والسلام. وتحظى المبادرة بتأييد واسع النطاق بين القوى الداعمة للمرحلة الانتقالية، وإذا نفذت، يمكنها أن تلبي توقعات الشعب السوداني.

وفي الأسبوع الماضي فقط، اتفقت قوى الحرية والتغيير – الائتلاف الحاكم في الحكومة الانتقالية – على هيكل إصلاحي وأكثر شمولا. وهذا تطور جديد بالترحيب آمل أن يؤدي أيضا إلى تشكيل سريع للمجلس التشريعي الانتقالي بمشاركة ٤٠ في المائة على الأقل من النساء، كما هو متفق عليه في الوثيقة الدستورية.

وهناك أيضا زخم متزايد للدفع بالأعمال التحضيرية لوضع الدستور وإجراء الانتخابات. وقد أعدت الحكومة مشروع قانون بشأن عملية وضع الدستور، سيخضع الآن لمشاورات عامة. وتقدم الأمم المتحدة الدعم التقني للعملية، وكذلك لصياغة قانون اللجنة الانتخابية الوطنية. وتمشيا مع مبادرة رئيس الوزراء واتفاق جوبا للسلام، لا زلت أشجع على إجراء حوار شامل للجميع بشأن وضع خريطة طريق لإصلاح القطاع العسكري والأمني. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على استعداد لتقديم الدعم التقني بناء على طلب السودانيين.

وقد أتاحت الإصلاحات الاقتصادية المستمرة للسودان، في ٢٩ حزيران/يونيه، الوصول إلى ما يسمى بنقطة اتخاذ القرار في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبالتالي أصبح مؤهلا لتخفيف عبء الديون. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأنه سيحرر الموارد المالية الحيوية لتعزيز اقتصاد السودان وتحسين الظروف الاجتماعية. ويجب أن يكفل السودان حماية أضعف شرائح المجتمع السوداني.

كما أشيد بتدشين منتدى الشراكة السوداني بقيادة رئيس الوزراء حمدوك في ٩ أيلول/سبتمبر، الذي من شأنه أن ييسر تنسيق المساعدة الإنمائية والإنسانية ومواءمتها بين دولة السودان والجهات المانحة لها. وتدعو المنظمات الإنسانية في السودان إلى توفير التمويل المرن في الوقت المناسب، حيث تستمر زيادة الاحتياجات الإنسانية، التي تسببها إلى حد كبير الأزمة الاقتصادية والنزاع القبلي المتزايد. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس من هذا العام، شرد حديثا ما يقرب من ٠٠٠ ٤١٨ شخص نتيجة للنزاعات والهجمات المسلحة في جميع أنحاء السودان، ولا سيما في دارفور وأجزاء من ولايتي كردفان والنيل الأزرق. وهذا يعادل تقريبا ستة أضعاف عدد المشردين الجدد الذي كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا يزال يساورني القلق إزاء أثر النزاع في إثيوبيا على السودان، بما في ذلك تدفق اللاجئين من إثيوبيا إلى السودان، الذي يتعامل معه السودان بطريقة بناءة للغاية. وعلاوة على ذلك، لا تزال التوترات مستمرة بين السودان وإثيوبيا بشأن حدود الفشقة، فضلا عن الجمود بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. ولا زلت أحث جميع الجهات المعنية على تجنب المزيد من التصعيد غير الضروري.

وعقب اعتماد المجلس للقرار ٢٥٧٩ (٢٠٢١)، تحولت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لإعادة تركيز جهودها على المجالات ذات الأولوية التي حددها المجلس، بما في ذلك محادثات السلام، ورصد وقف إطلاق النار، ودعم الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وفي حزيران/يونيه، قامت البعثة، بالتعاون الوثيق مع الوسيط، جنوب السودان، بتيسير المفاوضات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال، فصيل الحلو والحكومة. وقد أحرز الجانبان تقدما كبيرا بشأن عناصر رئيسية، ومع ذلك لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن إطار عمل. ولا نزال نقوم بإشراك كلا الطرفين من أجل دفع العملية قدما ونتطلع إلى العودة إلى المحادثات في المستقبل القريب.

وفي هذا السياق، قامت البعثة، إلى جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتيسير إنشاء فريق عامل معني بالشؤون الجنسانية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في محادثات السلام، بما في ذلك فريق مراقبات داخل غرفة المفاوضات.

وفي القرار ٢٥٧٩ (٢٠٢١)، شدد المجلس على رصد وقف إطلاق النار في دارفور بوصفه مجالا ذا أولوية للدعم الذي تقدمه البعثة للسودان. ويتماشى ذلك مع اتفاق جوبا للسلام. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أصدر رئيس المجلس السيادي، الفريق عبد الفتاح البرهان، مجموعة من المراسيم التي أنشئت بموجبها اللجنة الدائمة المعنية بوقف إطلاق النار في دارفور واللجان القطاعية لولايات دارفور الخمس. ووفقا لتلك المراسيم وتمشيا مع اتفاق جوبا للسلام، ستتولى البعثة رئاسة تلك اللجان.

وبناء على ذلك، بدأنا في تفعيل اللجنة الدائمة المعنية بوقف إطلاق النار، بدءا بالمشاورات الفنية التي جرت يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر في الخرطوم، والتي ضمت جميع أعضاء اللجنة من الجيش والجماعات المسلحة والجهات المعنية الرئيسية الأخرى لمناقشة طرائق محددة لتطبيق آلية مجدية لوقف إطلاق النار. كما عقدت اجتماعات تحضيرية مع الموقعين على اتفاق جوبا للسلام، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية، وفريق الأمم المتحدة القطري. ولا تزال مشاركة المرأة في تنفيذ الترتيبات الأمنية تشكل شاغلا رئيسيا وأحد شروط مشروعية وفعالية أي ترتيب لوقف إطلاق النار.

وبترؤس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للجنة، فإنها ستطبق أحكام اتفاق جوبا للسلام. وسيتعين على الأطراف الموقعة أن تمدد الالتزام اللازم حتى تتمكن اللجنة من تنفيذ ولايتها بفعالية. وقد أوضحت الأطراف – ومعظم الجماعات الحكومية والمسلحة – لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة أنها تتوقع الحصول على دعم لوجستي ومالي من المجتمع الدولي لتنفيذ الترتيبات الأمنية. وفي الواقع، إذا أرادت الدول الأعضاء أن يستقر الأمن في دارفور، فينبغي لها ألا تتهرب من توفير الموارد، من بين أمور أخرى، لتدريب ودعم قوات حفظ الأمن المشتركة المزمعة، والشرطة، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ومع ذلك، فإن السودان بحاجة أيضا إلى تحمل مسؤوليته والبدء في تنفيذ الترتيبات والإصلاحات الأمنية للحصول على هذا الدعم الدولي.

إن توقعات لجنة وقف إطلاق النار الدائم كبيرة وليست تماما في محلها، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وفي حين يمكن للجنة أن تسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق الاستقرار في دارفور، فإن دورها وولايتها يظلان متميزين. ولجنة وقف إطلاق النار الدائم معنية بالرصد والإبلاغ ومحاولة التوسط والمصالحة بين الأطراف، ولكنها غير معنية بالحماية المادية. ولذلك فإن عودة العنف بين القبائل مؤخرا إلى دارفور تدل على الحاجة الملحة إلى دعم الشرطة السودانية ونشر قوات حفظ الأمن المشتركة. ولجنة وقف إطلاق النار الدائم ليست بديلا عن تلك القوات وولايتها في مجال الحماية، ولا يمكن أن تكون كذلك.

وقد أثلج صدري عقد الحكومة السودانية في ٥ أيلول/سبتمبر أول اجتماع رفيع المستوى لشركاء السودان الدوليين مع الآلية الوطنية لحماية المدنيين. وتم الإعراب بوضوح عن التحديات وأوجه التقدم والاحتياجات في تنفيذ الخطة الوطنية. وعلى نفس الأساس، عقدت وحدتنا الاستشارية للشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة حلقة عمل مشتركة مع قوة الشرطة السودانية لتحديد احتياجاتها وتعزيز قدراتها على حماية المدنيين، وأعمال الشرطة المجتمعية وغيرها من المهام، فضلا عن حشد الدعم من المجتمع الدولي.

وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة جهودها الرامية إلى تعظيم أثرها في المجالات ذات الأولوية من خلال إعادة تركيز قدرات البعثة. كما سرَّعنا جهودنا في مجال التوظيف والنشر وكثفنا التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. بيد أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة حددت أيضا عدة ثغرات حرجة ستحتاج البعثة فيها إلى قدرة إضافية على توفير دعم قابل للتوسع، كما توقع المجلس. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مهمة رصد وقف إطلاق النار في دارفور، وقد نشرنا في الوقت الراهن فريقا متقدما متعدد التخصصات لدعم تفعيل لجنة وقف إطلاق النار. ونوصي الأمين العام بإنشاء قدرة تشغيلية أولية لتمكين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة من أداء دورها كرئيسة للجنة وقف إطلاق النار الدائم، وكأمانة ورئيسة اللجان القطاعية واللجان الإقليمية في ولايات دارفور الخمس.

وسيستند ذلك الانتشار إلى مفهوم الخفة والقدرة على التنقل، مع التركيز على مهام التيسير والمشورة والقدرة على نشر أفرقة صغيرة للرد على انتهاكات وقف إطلاق النار عندما تطلب الأطراف ذلك. ولن يشمل ذلك دورا نشطا للرصد الميداني للأمم المتحدة، مع التسليم بأن هذه المسؤولية هي في المقام الأول وظيفة الأطراف السودانية.

وثمة أولويات أخرى نحتاج فيها إلى موارد إضافية تتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها، حيث إن الحاجة إلى تقديم الدعم في آن واحد لمحادثات السلام والأنشطة الانتقالية الرئيسية ترهق قدرتنا. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى معالجة الثغرات في الشبكة الميدانية للبعثة في البؤر الساخنة الحرجة، بما في ذلك دعم قوة الشرطة السودانية، وفيما يتعلق بعوامل التمكين المهمة في مجالي العمليات والأمن.

وبسد الثغرات الحرجة فيما تبقى بعثة متواضعة الحجم، آمل أن نتمكن من الاستجابة بفعالية للاحتياجات المتغيرة للمرحلة الانتقالية في السودان. إن التحديات التي يواجهها السودان هائلة، والأمم المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بدعم الدولة والمجتمع في التصدي لتلك التحديات وتحقيق تطلعات الشعب السوداني المتمثلة في إقامة سودان سلمي ومستقر وديمقراطي. ونعول على الدعم القوي من المجلس بينما نتلمس سبيل المضي قدما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيرتس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة القريب.

السيدة القريب (*تكلمت بالإنكليزية*): أدعى هالة القريب، وأنا المديرة الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية للنساء في القرن الأفريقي، وهي منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة على مستوى القواعد الشعبية في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك في دارفور.

إن السودان اليوم على شفا أزمات متصاعدة. وقد كشفت الإطاحة بنظام عمر البشير في عام ٢٠١٩ عن هيكل فاسد يجب أن يتحول على وجه السرعة. ولئن كانت هناك أطر للإصلاح، فإن بطء تنفيذها

يسهم في استمرار العنف ويؤثر على اقتصاد السودان ونظام الحكم والمؤسسات العامة الهشة أصلا.

وكما كان الحال قبل الثورة، تتأثر المرأة بشكل غير متناسب بالعنف المستمر وتدهور الخدمات وبطء وتيرة الإصلاح. ويدفع الركود الاقتصادي وأسوأ أزمة غذائية في تاريخ السودان الأسر إلى اليأس. وينطبق ذلك بصفة خاصة على النساء اللاتي يعملن في معظم الأحيان عملا غير رسمي، حيث يواجهن العنف أيضا. وتعاني النساء في المناطق المتضررة من النزاع مثل دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة وكردفان من التهميش العرقي والفقر بسبب السياسات التمييزية التي كان ينتهجها النظام السابق. وعلاوة على ذلك، لا يزلن عرضة لخطر الاغتصاب والتشريد والموت بسبب النزاع الدائر. وتفاقم جائحة مرض فيروس كورونا جميع تلك التحديات التي تواجهها المرأة، ولا سيما العنف القائم على نوع الجنس.

وعلى الرغم من قيادة النساء للثورة، فقد مُنعنا من المشاركة على قدم المساواة وبصورة مجدية في كل خطوة من خطوات المرحلة الانتقالية. ولا يزال يتم تجاهل نداءاتنا لإنهاء العنف الجنسي، وكفالة سن القوانين العادلة بشأن الأسرة، وتحقيق المساواة في الحصول على الموارد والتعليم والعمالة. وبدلا من ذلك، شجع عدم احترام حقوق المرأة أولئك الذين يسعون إلى انتهاكها. وفي وقت سابق من هذا العام، هاجمت مجموعة من الرجال نساء في شوارع الخرطوم لعدم الاحتشام. وقد ولدت هذه الأحداث خوفا حقيقيا بشأن السلامة وهي تدفع النساء إلى الخروج من الحياة العامة؛ كما أنها تجعل التحول الديمقراطي الشامل في السودان أصعب.

هذا هو السودان اليوم – حيث تتساءل النساء عما إذا كن أفضل حالا مما كن عليه في ظل نظام البشير القمعي. وأود أن أبرز ثلاثة مجالات لمجلس الأمن يجب معالجتها على وجه السرعة.

المجال الأول هو ضرورة كفالة مشاركة المرأة وقيادتها بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع هيئات الحكومة الانتقالية وفي عمليات السلام الجارية. وعلى الرغم من حصة الـ ٤٠ في المائة المطالب بها في الإعلان الدستوري، لا تزال المرأة تكافح من أجل التمثيل. إذ لا يضم مجلس السيادة سوى امرأة واحدة. ولا توجد سوى أربع وزيرات من بين ٢٦ وزيرا في مجلس الوزراء، وواليتين من بين ١٨ واليا. وبالإضافة إلى ذلك، يهيمن مسؤولون من النظام السابق في دارفور وغيرها على السلطات المحلية والإدارات التنفيذية، مما لا يبعث إلا على أمل ضئيل في أن الإصلاح في طريقه إلى التنفيذ. كيف يمكننا أن نأخذ التزامات الحكومة الانتقالية على محمل الجد في الوقت الذي لا تحصل فيه المرأة إلا على تمثيل ضعيف جدا من الناحية السياسية، ويظل مرتكبو العنف في مواقع السلطة؟

ولا تزال المرأة تدعو إلى تمثيلها في عمليات السلام في البلد. ومع ذلك فإن التاريخ الحديث للسودان مليء باتفاقات السلام التي فشلت لأنها استبعدت النساء.

ويجب أن نتعلم من أخطائنا وإلا فسنخاطر بإرتكابها مرة أخرى. ويجب أن تمنح النساء المجال للتكلم عن أثر الحرب على مجتمعاتهن المحلية، ولتشاطر رؤيتهن لمستقبل السودان.

والمجال الثاني هو الحاجة إلى إصلاح النظام القانوني بصورة عاجلة لكفالة حماية حقوق المرأة، بما في ذلك منع العنف الجنساني. وهذا أمر بالغ الأهمية لتمكين المرأة من المشاركة مشاركة كاملة في الحياة العامة. وقد فشلت الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية لتنفيذ الإصلاح القانوني حتى الآن في التصدي بشكل كاف للتمييز المنهجي ضد النساء والفتيات في السودان. فعلى سبيل المثال، يواصل القانون الجنائي السوداني وقانون الأحوال الشخصية حماية مرتكبي العنف ضد النساء والفتيات. ويشمل ذلك السماح بزواج الأطفال، أي الفتيات اللاتي لا يتجاوز عمرهن ١٠ سنوات، وتمكين الأوصياء من الذكور من التحكم في حق المرأة في الزواج والطلاق والحضانة والمواطنة.

وعلاوة على ذلك، يستمر اعتقال النساء بسبب ما يسمى بالتجاوزات الأخلاقية، على الرغم من إلغاء قانون النظام العام السوداني. والعقوبات وحشية، ومنها السجن، وفي بعض الحالات الإعدام. ولا تزال أشكال أخرى غير إنسانية من العقاب والتعذيب،

مثل بتر الأطراف والصلب، تمارس بموجب القانون السوداني. والنساء والفتيات الفقيرات أو المشردات داخليا أو اللاجئات أو اللاتي يعشن في مناطق النزاع المسلح هن الأكثر عرضة لتلك العقوبات. وتتعارض هذه القوانين والممارسات مع التزامات السودان الدولية والإقليمية باحترام قانون حقوق الإنسان.

ثالثا، يجب على الحكومة الانتقالية في السودان أن تكفل التفعيل العاجل لإصلاحات في قطاع الأمن تتسم بالشمولية ومراعاة الشأن الجنساني. ومنذ وصول الحكومة الانتقالية إلى السلطة، استمرت عمليات القتل خارج نطاق القضاء واغتصاب المدنيين في دارفور، وكذلك في كسلا وبورتسودان في الشرق. وقد أدى الحضور غير المسيطر عليه للميليشيات المسلحة في المناطق المدنية في دارفور وأجزاء أخرى من البلد إلى تصاعد العنف الجنسي الذي يرتكب من دون عقاب. وهذه الاتجاهات المثيرة للقلق لا تقوض فرص السودان لتحقيق انتقال سلمي فحسب، بل تهدد بعودة البلد إلى حالة الفوضى.

وأرحب بالخطة الوطنية لحماية المدنيين بوصفها إطارا لتخفيف حدة العنف المستمر. ومع ذلك، أشعر بالقلق من أن النخبة السياسية وحدها هي التي ستشارك في تنفيذها. ويجب أن تكفل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان شمول النساء في تصميم وتنفيذ أنشطة الخطة بوصفهن قياديات ومشاركات نشطات. ويجب على البعثة أن تدعم الحكومة الانتقالية للعمل مع المنابر القائمة، مثل شبكات حماية المرأة في دارفور ومنظمات المجتمع المدني النسائية، التي لديها معرفة وثيقة بالتدخلات القائمة على الممارسات الرشيدة، المتجذرة في عقود من الخبرة.

وبصورة حاسمة، يجب أن تحتل حقوق المرأة مكانة أساسية في سن جميع إصلاحات القطاع الأمني والإصلاحات القانونية إذا أردنا تحقيق تغيير هادف. وتؤدي الحكومة الانتقالية دورا مهما في هذا الصدد، ويجب عليها أن تقدم أمثلة تقتدي بها الأمة من خلال المطالبة بإجراء تحقيقات في الجرائم وكفالة إقامة العدل. وهذا عنصر مهم بصفة خاصة في دارفور، حيث قام سبعة رجال في الأسبوع الماضي فقط بالاغتصاب الجماعي لفتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما. وينطبق ذلك أيضا على مذبحة الخرطوم التي وقعت يوم ٣ يونيو/حزيران ٢٠١٩، حيث قتل أكثر من ١٠٠ من المتظاهرين المسالمين، واغتصبت ما لا يقل عن ٧٠ من المتظاهرات.

وأود أن أذكر مجلس الأمن بأن السودان يخضع حاليا لسيطرة حكومة مختلطة مكونة من المدنيين والسياسيين والعسكريين السودانيين، كلفهم بولايتهم ملايين من أبناء الشعب السوداني الذين خرجوا إلى الشوارع في عام ٢٠١٩. وستتمحي الشرعية التي تملكها الحكومة إذا فشلت في وضع الأساس لحكومة جديدة شاملة للجميع ومنتخبة ديمقراطيا في عام ٢٠٢٤.

وفي الختام، أحث مجلس الأمن على أن يدعو جميع الأطراف إلى الوفاء بواجباتها والتزاماتها بموجب الإعلان الدستوري واتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين، وأن تواصل استخدام جميع الأدوات المتاحة لكفالة المساءلة والامتثال.

وأدعو إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة والمجدية لمجموعة متنوعة تتكون من النساء والشباب وأعضاء المجتمع المدني، وتَوليها القيادة في جميع مراحل السلام والعمليات السياسية.

وأطالب الحكومة الانتقالية بأن تفي بحصة ٤٠ في المائة من النساء في المجلس التشريعي الانتقالي، تمشيا مع الإعلان الدستوري، وأن تطبق تلك الحصة على الهيئات الحكومية عموما، وكذلك على قوانين الانتخابات المقبلة. وعلاوة على ذلك، أدعو الحكومة الانتقالية إلى الوفاء باعتزامها، الذي أعلنه مجلس الوزراء، بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكفالة مواءمة القوانين المحلية مع الاتفاقية من دون تأخير، لكفالة حماية وتعزيز النطاق الكامل لحقوق المرأة في السودان.

وأدعو إلى المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني، التي وقعت قبل الثورة وأثناءها وبعدها، والتي لم يحرز بشأنها تقدم يذكر أو لم يحرز أي تقدم بشأنها على الإطلاق.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة القريب على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (بالإنكليزية)**:** اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، بيرتس، والسيدة هالة القريب، والسفير يورغنسن، على إحاطاتهم. وأود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية ردا على ما سمعناه اليوم.

أولا، أود أن أنضم إلى السيد بيرتس في الاعتراف والإشادة بالتقدم الكبير والمستمر نحو سودان ينعم بالمزيد من السلام والازدهار والديمقراطية. ونرحب بالمبادرة التي اتخذها رئيس الوزراء حمدوك في ٢٢ حزيران/يونيه، ونشجع على تأييد جميع أجزاء الحكومة له. ونشيد أيضا بتعميق التعاون بين الحكومة والمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما الزيارة التي قام بها المدعي العام مؤخرا، وقرار مجلس الوزراء السوداني بنقل المتهمين إلى لاهاي.

ثانيا، أود أن أعترف بأنه على الرغم من ذلك التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة. والالتزامات جديرة بالترحيب، ولكن يتعين ترجمتها بسرعة إلى إجراءات ملموسة تحسن حياة المدنيين السودانيين. ومما يثير القلق تزايد الاشتباكات القبلية، ولا سيما في دارفور. وتدل محنة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مدني نزحوا حتى الآن هذا العام على الحاجة الملحة للتصدي للعنف القبلي.

وقد قدمت لنا السيدة القريب للتو وصفا مؤثرا لمحنة المرأة في السودان. ونحث الحكومة على الإسراع بتنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين وغيرها من الجهود الرامية إلى منع العنف والحد منه على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعاون قوة الشرطة السودانية مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وصياغة استراتيجية موحدة للأمم المتحدة لحماية المدنيين من أجل دعم جهود الحكومة.

ونحث الحكومة أيضا على الاستفادة من التقدم الأولي المحرز في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ونكرر دعوة الأمين العام إلى تشكيل آلية الرصد والتقييم في الوقت المناسب، ونحث على إنشاء لجنة السلام عاجلا.

وفي تموز/يوليه، انضم المبعوث الخاص للمملكة المتحدة ونظراؤه من الولايات المتحدة والنرويج إلى السيد بيرتس لزيارة المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل عبد العزيز الحلو، لدعم محادثات السلام. ونرحب بالمحادثات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/فصيل الحلو، ونواصل الدعوة إلى استئنافها العاجل. ونشيد بدور بعثة الأمم المتحدة في تيسير تلك المحادثات، ولا سيما الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة وإدماجها بصورة مجدية. وأكرر دعوتنا أولئك الذين يبقون خارج عملية السلام إلى المشاركة فيها بسرعة وبدون شروط مسبقة.

ثالثا، من الواضح أنه لكي تكون جهود حكومة السودان مستدامة، يجب أن تستند إلى استثمار كبير في بناء السلام. ولهذا السبب قدمت المملكة المتحدة مساهمات مبكرة لصندوق السلام السوداني. ونشيد بدعم بناء السلام الذي تقدمه بالفعل بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى السودان. وبغية إثراء مداولاتنا في المستقبل، نشجع السيد بيرتس على إطلاع مجلس الأمن على نتائج تقييمات البعثة لبناء السلام على مستوى الدولة. وسيكون اتباع نهج متكافل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة في إجراء تلك التقييمات وتقديم الدعم للسودان شرطا حاسما لتحقيق أقصى حد ممكن من الاستفادة من الموارد وإحداث الأثر.

ختاما، تشجع المملكة المتحدة استمرار الشراكة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والشركاء الدوليين وجميع أصحاب المصلحة من أجل نجاح عملية الانتقال في السودان.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أشكر أنا أيضا الممثل الخاص فولكر بيرتس وهالة القريب على إحاطتيهما.

من جانبي، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط. تكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل للانتقال الديمقراطي في السودان. ونرحب بالإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة، والتي أتاحت بدء عملية تخفيف عبء الديون. ونحيط علما بالمبادرة التي أطلقها رئيس الوزراء، والتي تسمى "الطريق إلى الأمام"، والتي تهدف إلى توطيد برنامج الإصلاح الحكومي. وفي هذا الصدد، نشجع التشاور بين مختلف عناصر المرحلة الانتقالية وإدماج المجتمع المدني وتعزيز مشاركة المرأة والشباب. وقد أُحرز تقدم أيضا في التصديق على اتفاقيات هامة بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ويجب أن تستمر هذه الجهود، بما في ذلك إنشاء المؤسسات الانتقالية الرئيسية، وأبرزها المجلس التشريعي الانتقالي الذي حُددت نسبة تمثيل المرأة فيه بما لا يقل عن ٤٠ في المائة. وندعو أيضا إلى مواصلة بناء المؤسسات في المجال القضائي وفي مكافحة الفساد.

ولا تزال فرنسا قلقة أيضا إزاء هشاشة الوضع في دارفور وفي شرق البلد. وندعو إلى التنفيذ السريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين والتعجيل بنشر القوة المشتركة في دارفور، التي نص عليها اتفاق جوبا للسلام. ولا تزال حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية من الأولويات العليا.

كما أن إشراك أعضاء الأحزاب أمر أساسي. وندعو إلى تسوية المسائل المعلقة في سياق المحادثات بين الحكومة وعبد العزيز الحلو. ونشجع أيضا حركة عبد الواحد النور على الانضمام إلى عملية السلام. ونرحب أيضا بجهود الحكومة الرامية إلى الدخول في حوار في شرق البلد من أجل تخفيف حدة التوترات في تلك المنطقة.

ومما يشجعنا تفعيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والتعاون القائم بين البعثة والسلطات السودانية. وفي هذا الصدد، أشيد بعمل الممثل الخاص والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، ولا سيما جهودهم الرامية إلى تيسير محادثات السلام ودعم تنفيذ الآليات المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام، وكذلك لدعم مشاركة المرأة في عملية السلام. كما أن تعزيز قدرات الشرطة والقضاء ومكافحة الخطر الذي تشكله الألغام جوانب هامة جدا لعملهم. وتعلق فرنسا أهمية خاصة على المساعدة التقنية التي تقدمها البعثة من أجل حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

أخيرا، فإن فرنسا تهتم أيضا بالتحديات الإقليمية التي يمكن أن تهدد نجاح المرحلة الانتقالية. وتشكل الأزمة في تيغراي ووصول اللاجئين الإثيوبيين أحد العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار بالنسبة للاقتصاد السوداني. ونحن ملتزمون، على الصعيد الثنائي وعلى أساس أوروبي، بمساعدة الخرطوم في الاستجابة لهذه الحالة الطارئة. كما ندعم جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي ونشجع بلدان المنطقة على استئناف المحادثات لحل نزاعي الفشقة وسد النهضة.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته وأرحب بحضور ممثل السودان لجلسة اليوم. كما استمعت بعناية إلى إحاطة السيدة القريب.

لقد أُحرز تقدم إيجابي في العملية السياسية في السودان. ويعزى ذلك بصورة وثيقة إلى الجهود المشتركة التي تبذلها السلطات السودانية وغيرها من أصحاب المصلحة. وعلينا أن نعزز هذا الزخم المشجع وأن نواصل ضخ زخم جديد في عملية السلام والتنمية في السودان. وفي هذا السياق، أود أن أتناول النقاط التالية:

أولا، يجب أن نتخذ نهجا متعدد الجوانب لدفع العملية السياسية قدما. وقد بذلت الحكومة السودانية جهدا كبيرا في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وما حققته واضح للجميع. وتشيد الصين بإطار التسوية السياسية الشاملة الذي اقترحته السلطات السودانية، والذي يفضي إلى تخفيف حدة التوتر بين الأطراف ويعزز تنفيذ اتفاق السلام.

ونأمل أن يحرز السودان تقدما جديدا في جملة أمور، منها تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي والتحضير للانتخابات العامة. وتؤيد الصين الحكومة في إجراء محادثات سلام مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام وتحث هذه الأطراف على الانضمام إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

ويسر الصين أن ترى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان تعزز تشكيلتها وتنهض بقدرتها على تنفيذ الولاية. وينبغي للبعثة، وفقا للولاية المناطة بها، أن تعمل على مواءمة أنشطتها مع الأولويات الاستراتيجية للسودان وأن تحسن من أهمية وفعالية عملها على أساس مستمر.

ثانيا، يجب تكثيف الجهود للحفاظ على استقرار دارفور. لقد تحسنت الحالة في دارفور تحسنا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية. وعقب خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أطلق مجلس السيادة في السودان والحكومة الانتقالية مجموعة من المبادرات، بما في ذلك إنشاء آليات متعددة، مثل اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية ولجنة وقف إطلاق النار الدائم واللجان القطاعية ولجان المناطق، لتنفيذ الترتيبات الأمنية بموجب اتفاق السلام بمزيد من السرعة. وفي الآونة الأخيرة، وقعت في دارفور حوادث أمنية متفرقة واشتباكات قبلية نتيجة لعوامل مثل مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما قويا لمساعدة السودان في تعزيز بناء قدراته الأمنية من أجل توفير حماية أفضل للمدنيين في دارفور.

ثالثا، من الضروري تحديد الأولويات الصحيحة للتنمية الاقتصادية والتعمير الوطني. وما فتئت الحكومة السودانية تعمل جاهدة للتصدي للتحديات التي تواجهها والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح اقتصادها. ومع ذلك، لا تزال المشاكل الاقتصادية في البلد رهيبة في ظل النقص الحاد في المياه والكهرباء وندرة الضروريات اليومية. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، أعلن صندوق النقد الدولي أن السودان وصل إلى نقطة القرار في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يفي بفعالية بالتزاماته بتخفيف عبء الديون وتعليقها وأن يدعم تنمية السودان في مجالات الهياكل الأساسية والزراعة والقطاعات الرئيسية الأخرى، وأن يساعد البلد في توفير التعليم للجميع وفي القضاء على الفقر لإزالة الأسباب الجذرية للنزاع، مما يرسي أساسا متينا للسلام الدائم في السودان.

وفي نفس الوقت، أود أن أؤكد أن القرار ٢٥٦٢ (٢٠٢١) يدعو إلى وضع مؤشرات مرجعية ممكنة التطبيق لتعديل تدابير الجزاءات فيما يتعلق بالسودان. وقد تحسنت الحالة الراهنة في السودان، ولا سيما في دارفور، تحسنا كبيرا، ويتسق رفع هذه الجزاءات في أقرب وقت ممكن مع الديناميات السائدة على أرض الواقع. وينبغي أن تكون المؤشرات المرجعية التي حددها مجلس الأمن واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ ومتوافقة مع واقع السودان. والصين على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد.

يمر السودان بفترة انتقالية حرجة من حفظ السلام إلى بناء السلام. وخلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في الأسبوع الماضي، أشار الأمين العام غوتيريش إلى أنه

> ”يمكن لبعثات حفظ السلام أن تساعد على وضع البلد على المسار الصحيح، ولكن ما من أحد عدا أصحاب المصلحة الوطنيين يمكنه الإبقاء عليها هناك في الأجل الطويل“ (S/PV.8851، صفحة ٣).

وينبغي للسلطات السودانية أن تواصل الاضطلاع بدور قيادي وينبغي أن يظل جميع أصحاب المصلحة متحدين. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لزيادة مساعدتنا الجماعية ودعمنا للسودان من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية في ذلك البلد.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

نشكر الأمين العام على تقريره الذي يسلط الضوء على أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والتطورات الأخيرة في البلد (S/2021/766). كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد فولكر بيرتس، والسيدة هالة القريب على إحاطتيهما، ونرحب بمشاركة ممثل السودان في جلسة اليوم.

ترحب مجموعة ٣+١ بالتقدم الذي أحرزته حكومة السودان مؤخرا في المضي قدما على مسار الانتقال السياسي على الرغم من التحديات الاقتصادية والإنسانية الشديدة. وإذ نشيد بالتزام السلطات السودانية والجهود التي تبذلها لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ولا سيما تشكيل اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور واللجان القطاعية ولجان المناطق ذات الصلة، فإننا نكرر دعوتنا لجميع الموقعين على الاتفاق إلى مواصلة تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق جوبا للسلام من أجل توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ونشدد أيضا على أن إنشاء المؤسسات الانتقالية الرئيسية المتبقية أمر بالغ الأهمية لتعزيز عملية انتقال سياسي مستدام وشامل للجميع. ولن يكتمل السلام في السودان حتى تنتهي جميع النزاعات. ولا تزال مجموعة ٣+١ تشعر بالقلق إزاء أعمال العنف القبلي المتفرقة، فضلا عن الاشتباكات بين القوات الحكومية وبعض الجماعات المسلحة غير الموقِّعة. وتبرهن هذه الحوادث على الحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وترحب مجموعة ٣+١ بالتقدم المحرز في المحادثات بين الحكومة الانتقالية وفصيل عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، وتحث الطرفين على الاستفادة من ذلك التقدم الأولي والنهوض بإطار بنَّاء لمعالجة ما تبقى بينهما من خلافات. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة لإسهامها في تيسير تلك المحادثات، كجزء من جهودها لدعم عملية السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان. وتحث مجموعة ٣+١ أيضا من لم ينضموا بعد إلى عملية السلام على القيام بذلك دون إبطاء من أجل إتاحة فرصة لتحقيق السلام المستدام والشامل للجميع في السودان.

وترحب مجموعة ٣+١ بالتزام الحكومة السودانية وجهودها الرامية إلى توفير الحماية الكاملة للمدنيين من خلال تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، فضلا عن تعزيز الحوار والمصالحة بين مختلف الجماعات العرقية. ونرحب بتصديق السودان على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ١٩٨٤، وانضمامه إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ٢٠٠٦، في ٩ أيلول/سبتمبر.

ونشيد أيضا بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لتحسين تشريعاتها بشأن حماية الطفل، بما في ذلك قرار مجلس الوزراء بأن يسحب السودان تحفظاته على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته فيما يتعلق بزواج الأطفال وحق الفتيات المتزوجات الحوامل في التعليم وحقوق الطفل في الخصوصية.

وتواجه عملية السلام في السودان تحديات جسيمة، لا سيما الافتقار إلى الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وفي ذلك الصدد، ترحب مجموعة ٣+١ بإنشاء صندوق السلام السوداني. وبينما نشكر ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة على مساهماتهم، فإننا ندعو جميع شركاء السودان إلى دعم المبادرة وتيسير تفعيلها بفعالية وكفاءة.

ونشجع جميع الأطراف على كفالة المساواة بين الجنسين في هياكل صنع القرار وندعو الشركاء الدوليين إلى دعم السودان للوفاء بخطته الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نشيد بالدعم الذي تقدمه البعثة للسلطات السودانية لتعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في عملية السلام، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تشيد مجموعة ٣+١ بجهود السلطات السودانية، بما فيها الإصلاحات الاقتصادية الصارمة الجارية لتمهيد الطريق أمام بدء البلد في الاستفادة من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على الرغم من الصعوبات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والسياق الإقليمي. وفي ذلك السياق، تشجع مجموعة ٣+١ الحكومة الانتقالية على مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية الحاسمة، في ظل استمرار الدعم الدولي، لتخفيف عبء الديون الثقيلة الموروثة من الماضي من أجل مستقبل مزدهر لجميع السودانيين.

وقد تفاقمت الحالة الإنسانية المتردية أصلا في السودان بسبب الأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي وجائحة كوفيد-١٩ والآثار السلبية لتغير المناخ والعنف القبلي والنزوح المطول للسكان، فضلا عن أزمة اللاجئين الأخيرة في شرق السودان. وفي ذلك الصدد، نشيد بالسودانيين لاستضافتهم اللاجئين المعنيين وتقاسم الموارد معهم. وتتطلب منا الحالة الصعبة، التي تؤثر على أكثر من ١٣ مليون نسمة، أن نبرهن على مسؤوليتنا وتضامننا مع السودان بغية تخفيف أثر الحالة الإنسانية على ديناميات بناء السلام الحالية في البلد.

وتثني مجموعة ٣+١ على التقدم المحرز في إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وترحب بالتالي بتوقيع اتفاق مركز البعثة في ٤ تموز/يوليه. ونشيد بالبعثة لمختلف أنشطة الدعم والتدريب التي تضطلع بها في إطار ولايتها لمساعدة الانتقال السياسي وتيسير تنفيذ اتفاق جوبا للسلام ودعم جهود بناء السلام التي يقودها السودانيون وحماية المدنيين وسيادة القانون.

وندعو البعثة إلى مواصلة العمل عن كثب مع السلطات الانتقالية لتيسير التنفيذ السريع لبرنامج الإصلاح وتعزيز مساعدتها في حشد المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق الدعم الإنساني ودعم جهود بناء السلام.

في الختام، نأمل أن يساعد التعاون الوثيق مع البعثة والفريق القطري والدعم القوي من المجتمع الدولي، من خلال مجلس أمن موحد، البلد على التصدي لتلك التحديات حتى يتمكن من إكمال مرحلته الانتقالية التاريخية وتحقيق تطلعات الشعب السوداني إلى التمتع بالديمقراطية والسلام والازدهار.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته المفصلة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، التي تمحورت حول الأركان الأربعة للبعثة. وأشكر أيضا السيدة هالة القريب على أفكارها، وأرحب بممثل السودان في هذه الجلسة.

يبعث التقدم الذي أحرزته السلطات السودانية في الأشهر الثلاثة الماضية على الاطمئنان، ونعرب عن تقديرنا للمبادرات المتخذة. فتنفيذ اتفاق جوبا للسلام يمضي على المسار الصحيح في ظل تعيين حكام لولايات شمال دارفور وغرب دارفور والنيل الأزرق. وقد أُحرز تقدم في المحادثات بين الحكومة الانتقالية والجماعة الرئيسية غير الموقِّعة - فصيل عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، ووقع فصيل عبد العزيز الحلو وجيش تحرير السودان إعلانا سياسيا.

وأعلنت السلطات الانتقالية عن تدابير أولية لبدء تنفيذ الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك إنشاء اللجنة العسكرية العليا المشتركة ولجنة وقف إطلاق النار الدائم واللجان القطاعية ولجان المناطق. وأُحرز تقدما أيضا في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وقد حظيت المبادرة الوطنية التي أطلقها رئيس الوزراء بشأن التحديات الانتقالية، والتي أعلن عنها في ٢٢ حزيران/يونيه، بالتأييد. وتعكس تلك التطورات عزم القيادة السودانية الثابت على الانتقال الديمقراطي والتزامها به، ونشيد بهذا العزم والالتزام.

وفي الوقت نفسه، نشير إلى التأخير في إنشاء مؤسسات انتقالية مهمة ونأمل أن تُحل المسألة قريبا، مع التقيد أيضا بالمعايير المتعلقة بتمثيل المرأة في المجلس التشريعي الانتقالي. ونشدد على الحاجة إلى عملية انتقال شاملة للجميع، تكفل مشاركة المرأة بصورة كاملة في بناء السلام وإحراز التقدم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، خطا السودان خطوات هامة في برنامجه لإصلاحات الاقتصاد الكلي ويواصل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وساعدت تلك الخطوات السودان على بلوغ نقطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والحصول على تخفيف لأعباء الديون وأموال للبرامج الاجتماعية والاقتصادية. ونرحب بالمساعدة المالية التي قدمها شركاء السودان الدوليون، وكذلك بإنشاء صندوق السلام السوداني لدعم أنشطة بناء السلام. وستضمن كل هذه الخطوات الإيجابية ظهور فرص مجدية في مجالات التنمية في السودان.

وعلى الصعيد الأمني، تواصل الحكومة الانتقالية بذل الجهود لتوفير الحماية للمدنيين في دارفور من خلال نشر قوات حكومية مشتركة لتخفيف حدة العنف وتهدئة التوترات. وهذه تطورات إيجابية تعكس توسيع هياكل الحوكمة والتزام السلطات المستمر بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

وكذلك اتخذت الحكومة الانتقالية خطوات جديرة بالثناء من أجل تحسين تشريعات حماية الطفل.

ومن دواعي القلق أن الاشتباكات القبلية لا تزال تشكل المصدر الرئيسي لانعدام الأمن. وقد وردت تقارير عن وقوع حوادث إجرامية استهدفت الأمم المتحدة وموظفيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إننا نشجع الحكومة الانتقالية على اتخاذ تدابير لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، تمشيا مع اتفاق مركز البعثة الجديد الموقع في ٤ تموز/يوليه. كما نشجع على تنفيذ الضمانات والتأكيدات المقدمة فيما يتعلق بحماية المدنيين وأن تعالج الشواغل الإنسانية على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نشيد بالمستوى العالي من التنسيق بين فرقة العمل المشتركة السودانية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبالالتزام بتيسير عملية الإدارة. ونأمل أن تواصل السلطات السودانية، على الصعيدين المركزي والولائي بذل جميع الجهود لجعل الخفض التدريجي والتصفية مثالا للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والسودان. وسيكون التشغيل الكامل للبعثة المتكاملة والانخراط الوثيق مع السلطات الانتقالية عاملا حاسما في التعجيل بالمرحلة الانتقالية والتحرك نحو صياغة الدستور والتحضير للانتخابات.

ظلت الهند تقدم المساعدة للسودان على مر السنين في عدة مشاريع في إطار حدود تسهيلات ائتمانية ميسرة وبناء القدرات والمساعدات الإنسانية، بتقديم الغذاء والأدوية المنقذة للحياة.

وفي الختام، وإذ يخطو السودان خطوات واثقة نحو مستقبل أكثر إشراقا، تظل الهند ملتزمة بدعم السودان وشعبه في هذا الانتقال السياسي.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الشاملة. وأود أن أقدم شكرا خاصا للسيدة القريب على بيانها القوي. إنه لأمر حميد – في الوقت الذي نسمع فيه كثيرا بيانات متضاربة عن الحالة في السودان – أن يكون لدينا صوت يعطينا بعضا من الحقيقة الميدانية عن الواقع الذي تواجهه النساء، نصف أفراد سكان السودان. ولذلك فإنني أشكرها شكرا جزيلا.

وأود أن أعيد التأكيد على أن الولايات المتحدة تدعم ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان دعما كاملا للمساعدة في عملية الانتقال الديمقراطي في السودان وحماية المدنيين وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. غير أننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء الخطر المتزايد على المدنيين، في خضم استمرار الاشتباكات القبلية واستئناف العنف. فلا تزال الأسباب الجذرية للعنف في دارفور قائمة، مع استمرار العديد من المناطق في المعاناة من النزاعات القبلية وانتهاكات حقوق الإنسان وتشريد السكان على نطاق واسع.

إن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق السلطات السودانية. ولذلك ترحب الولايات المتحدة، على غرار الآخرين، بالخطة الوطنية لحماية المدنيين. ونظل نحث على تنفيذها تنفيذا كاملا، لا سيما بوضع مبادرات الشرطة المجتمعية للنازحين في دارفور. ويجب على القادة السودانيين أن يمكنوا من التدقيق الكامل في القوة الأمنية المشتركة الجديدة في دارفور، حتى يثق جميع أصحاب المصلحة بقواتهم. إن البعثة المتكاملة موجودة هناك للمساعدة في بناء الثقة بين أهالي دارفور والقوة المشتركة.

ويجب على الحكومة، بالإضافة إلى حماية المدنيين، أن تحاسب المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وترحب

الولايات المتحدة بمبادرة الحكومة لتعزيز تنفيذ اتفاق جوبا والنهوض بالإصلاحات التي تعالج الأسباب الجذرية للعنف في دارفور، بما في ذلك أحكام العدالة الانتقالية والإصلاح الزراعي. غير أننا نلاحظ أن السلطات السودانية لم تكون بعد المجلس التشريعي الانتقالي أو تحرز تقدما في الوفاء بالمعايير الرئيسية الأخرى، مثل عملية صياغة الدستور، التي نرحب بتقديم البعثة المتكاملة مساعدة تقنية بشأنها.

وبالانتقال الآن إلى تصفية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لا يزال يساور الولايات المتحدة القلق بشأن المخاطر الأمنية المحتملة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والتصرف في الأصول في قاعدة لوجستيات العملية المختلطة السابقة في الفاشر. إننا نشجع الأمم المتحدة بقوة على مواصلة استخدام مساعيها الحميدة مع القادة في دارفور لكفالة أن تنتهي تصفية العملية المختلطة من دون تهديد أو عرقلة. ونشير مرة أخرى إلى أن السلطات السودانية تتحمل مسؤولية حماية مواقع أفرقة العملية المختلطة السابقة لمنع المزيد من العنف والنهب. فقد تم التبرع بتلك الأصول لشعب السودان، الذي ما زال يواجه مصاعب اقتصادية شديدة وانقطاعا يوميا للمياه والكهرباء ونقصا حادا في الوقود والإمدادات الطبية.

وأود أن أختتم بالقول إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما قويا تجاه شعب السودان وبالعمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية وزملائنا أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لدعم مسار السودان للمضي قدما.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الشاملة اليوم. كما أزجي شكرا خاصا إلى هالة القريب على حضورها معنا ومشاركتناتبادلها أفكارها وخبراتها. لقد صنعت المرأة السودانية الثورة، ومشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية مفتاح نجاح عملية الانتقال نحو السودان الديمقراطي.

ويثلج صدر النرويج أن ترى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان تعزز وجودها القطري وتتمكن من زيادة التعاون مع حكومة السودان على جميع المستويات. تُقَدَّر كثيرا جهود الحكومة لتيسير مهام الأمم المتحدة وتقديم المشورة لها والتنسيق معها. كما إننا نرحب بالالتزام بالإصلاح في المجال الإنساني وبأن الأعمال التحضيرية للجان الانتخابية ووضع الدستور جارية. إن من شأن تعزيز قدرة السلطات والهيئات الحكومية، على جميع المستويات، أن يساعد على تحقيق أكبر أثر للدعم والتمويل الدوليين. وإشراك المرأة في صنع القرار وسيلة فعالة لتعزيز القدرات والشرعية على حد سواء.

إننا نشيد بالحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال فصيل الحلو على جهودهما الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام في المستقبل. وستواصل النرويج، إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام والزملاء في اللجنة الثلاثية، دعم تلك العملية. وأود كذلك أن أشير إلى الجهود الرئيسية التي تبذلها البعثة المتكاملة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز المراقبات والمنظورات الجنسانية. ونشيد بالخطوة الأولى التي خطتها الحكومة في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

فتدريب ٥٠٠ شرطية على مسألة النازحين وإنشاء ٥٠ مكتبا للشؤون الجنسانية و ١٨ وحدة لحماية الأسرة والطفل في الولايات، ليست سوى بعض الأمثلة على التقدم المحرز في مجال إصلاح قطاع الحماية والأمن. ومن الأمثلة الأخرى الانخراط البناء بين البعثة المتكاملة وحكومة السودان بشأن آلية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وتتطلع النرويج إلى المشاركة في استضافة حدث جانبي دعما لعملية الانتقال في السودان مع الأمين العام في ٣٠ أيلول/سبتمبر لتسليط الضوء على التطورات الإيجابية والنتائج التي تحققت، في منتصف الفترة الانتقالية تقريبا، والانخراط مع الشركاء صوب مواصلة دعم تحقيق السلام والديمقراطية في السودان.

وبقدر ما نرحب بالتقدم المحرز، تظل هناك تحديات كبيرة. فنحو ٩,٨ ملايين نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، كما إن حالة العديد من النازحين، ولا سيما في دارفور، آخذة في التدهور. وفي بعض المناطق، نشهد تصاعد النزاعات القبلية والهجمات المسلحة.

ولا يزال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع مستمرا. وتشكل الفيضانات الأخيرة وتفشي الأمراض مصدر قلق آخر. كما إن التأخير في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين يجعلان السكان عرضة للخطر.

وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية تنفيذ الترتيبات الأمنية في اتفاق السلام، بالتعاون مع شركاء السلام. إن التشكيل السريع لآلية الرصد والتقييم التابعة للاتفاق أمر بالغ الأهمية الآن.

ونفهم أن إنشاء قوة الحماية المشتركة في دارفور جار. ونحث على إدراج نسبة كبيرة من النساء في قوات الأمن والجيش والشرطة – بناء على تجاربهن بوصفهن بناة سلام وحفظة سلام وقادة مجتمعات.

وأخيرا، فإن الحالة في القرن الأفريقي هشة. ونشكر السودان على حسن ضيافته في استقبال واستضافة اللاجئين الإثيوبيين والإبقاء على الحدود مفتوحة. ونرحب بجهود رئيس الوزراء حمدوك، بوصفه رئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لإيجاد حل سياسي للنزاع في إثيوبيا وكذلك في جنوب السودان.

إن السودان، من نواح كثيرة، منارة للأمل في منطقة مضطربة بشكل متزايد. ويجب علينا، باعتبارنا شركاء دوليين، أن نقدم دعمنا للحكومة وهي تعمل على تحقيق تقدم لا رجعة فيه من أجل النساء والرجال والفتيات والفتيان في السودان.

السيد يورغنسون (إستونيا) (بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم الثاقبة. كما أرحب ترحيبا حارا بمشاركة ممثل السودان في هذه الجلسة.

في البداية، أود أن أشيد بشجاعة المرأة السودانية وقدرتها على الصمود، ولولاها لما كان السودان على الطريق نحو عملية انتقالية تاريخية. ومن الواضح أن السلام المستدام والديمقراطية السليمة لا يمكن تحقيقهما بدون مشاركة المرأة مشاركة مجدية. ولذلك نحث الحكومة الانتقالية على مضاعفة جهودها لتحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية، بما في ذلك في هيئات صنع القرار.

وترحب إستونيا بالتقدم الذي يواصل السودان إحرازه في عمليته الانتقالية، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية وبدء نفاذ القوانين المتعلقة بلجان مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية والسلام. ونرحب أيضا بالمبادرة التي أعلن عنها رئيس الوزراء في ٢٢ حزيران/يونيه بغية الاستجابة لمطالب السكان.

بيد أننا ندرك أن العملية الانتقالية تواجه تحديات متعددة. فلكي تبقى العملية الانتقالية على المسار الصحيح، مثلما توختها الثورة والإعلان الدستوري، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية بناء المؤسسات، لأن المؤسسات تشكل العمود الفقري لأي ديمقراطية. ولذلك نحث السلطات الانتقالية على التعجيل بتشكيل المؤسسات الانتقالية الرئيسية، بما في ذلك المجلس التشريعي الانتقالي، الذي ينبغي أن تمثل المرأة فيه بنسبة ٤٠ في المائة.

وترحب إستونيا بالجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية العليا واللجان الفرعية. ونرحب أيضا بتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. غير أن هناك حاجة واضحة إلى التعجيل بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام من أجل الاستجابة لآمال السكان في العيش في سلام. ولهذا السبب، نحث الحكومة الانتقالية على إعطاء الأولوية لتفعيل اللجان للمساعدة في التصدي للتحديات الأمنية الملحة. ومن المهم أيضا مواصلة الجهود لتشجيع الأطراف التي لم تنضم بعد إلى اتفاق السلام على القيام بذلك على وجه السرعة.

ورغم التقدم المذكور أعلاه، فإن أحد الشواغل المستمرة هو الحالة الأمنية المزرية، لا سيما في بعض أجزاء دارفور، والعواقب المدمرة للعنف الطائفي. ونحث الحكومة الانتقالية على التعجيل بتنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين، وندعو إلى النشر العاجل لقوات الأمن المشتركة. ويجب مضاعفة الجهود لضمان سلامة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ويجب محاسبة مرتكبي العنف، إذ لن يكون هناك سلام بدون عدالة.

وختاما، نرحب بالتقدم الذي أحرزه السودان ونقر بأن الطريق أمامه لا يزال طويلا. ومع ذلك، لن يُضطر السودان إلى السير على

هذا الطريق بمفرده، إذ أن المجتمع الدولي يقف بحزم مع السودان في عمليته الانتقالية التاريخية. ونأمل أن يواصل السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان تعزيز تعاونهما بهدف إحراز تقدم ملموس، بما في ذلك في مجالات العملية الانتقالية والسلام وحماية المدنيين. وأكرر تأكيد دعم إستونيا الكامل للشعب السوداني في تحقيق الديمقراطية والسلام والازدهار.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته، وأعرب عن تقديري بصفة خاصة للسيدة هالة القريب، التي يقدر المجلس مساهمتها تقديرا كبيرا. كما أرحب ترحيبا حارا بحضور ممثل السودان في هذه الجلسة.

بعد عامين من ثورة ٢٠١٩، تنوه المكسيك بجهود حكومة السودان للمضي قدما في مرحلتها الانتقالية. ولا تزال هناك تحديات كثيرة تتطلب عملا منسقا ومستداما من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية. والإصلاحات التي تقوم بها الحكومة مؤشر مشجع. ونأمل أن تتيح المبادرة الانتقالية التي أعلن عنها رئيس الوزراء حمدوك في ٢٢ حزيران/يونيه فرصا جديدة للعملية. وتتطلب هذه المبادرة الالتزام وبناء التوافق في الآراء بين العناصر المدنية والعسكرية في الحكومة الانتقالية، ويجب أن تقوم على أساس إطار شامل وشفاف.

وفي هذا الصدد، فإن تشكيل مؤسسات مثل الجمعية التشريعية، بمشاركة المرأة بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة، فضلا عن اللجان الأخرى المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام، أمر أساسي. ورغم كل ما ذكر آنفا، من الواضح أن بناء السلام الدائم في السودان يتطلب أن تنضم جميع الجماعات المسلحة التي لم تفعل ذلك بعد إلى عملية السلام وأن تشارك في المفاوضات. إن التقدم المحرز في المناقشات بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال، فصيل عبد العزيز الحلو، أمر إيجابي، ونأمل أن يستأنف الحوار قريبا.

وتنوه المكسيك أيضا بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة مشاركة فريق من المراقبين التقنيين لتعزيز منظور جنساني في إطار عملية الحوار. فمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام المستدام. وتحقيقا لهذا الغرض، من الضروري إحراز التقدم في الموافقة على اللجان المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. كما نحيط علما بالمرسوم الخاص بتشكيل لجنة وزارية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونشجع على إحراز التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن ذلك القرار.

وتلاحظ المكسيك بقلق تدهور الحالة الأمنية في دارفور ومناطق أخرى من البلد، فضلا عن تزايد مستويات العنف الطائفي. ورغم تشكيل لجنة دائمة لوقف إطلاق النار واللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية، لا تزال هناك إصلاحات أمنية هامة معلقة. ونحث الحكومة الانتقالية على الإسراع بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين وإنشاء قوة أمنية مشتركة في دارفور. كما نحث الجماعات المسلحة الدارفورية التي لها وجود في البلدان المجاورة على الانسحاب فورا.

وفي هذا السياق، لا يزال توافر وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دارفور يمثلان أحد التهديدات الرئيسية للأمن في المنطقة. ومن بين الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في الخطة الوطنية لحماية المدنيين واتفاق جوبا للسلام جمع الأسلحة وإدارتها. وقد كان التقدم المحرز في ذلك المجال ضئيلا، ولذلك نأمل أن تعتمد الحكومة السودانية في ذلك المجال على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

إن سيادة القانون هي العمود الفقري الذي يجب أن تُبنى عليه العملية الانتقالية. ونرحب باعتماد مجلس الوزراء لمشروع قانون تمهيدا للتصديق على نظام روما الأساسي، وهو قرار رئيسي، ونحث المجلس السيادي على إقراره في أقرب وقت ممكن. إن توقيع مذكرة التفاهم بين مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ووزارة العدل يعزز التعاون، ومن بين الأولويات بالنسبة للسلطات أن تتصرف لنقل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر توقيف إلى لاهاي لتتسنى

محاكمتهم. كذلك مما تجدر ملاحظته التصديق على اتفاقيات مناهضة التعذيب والاختفاء القسري، وهذا يظهر تقدما كبيرا نحو المساءلة وحماية حقوق الإنسان.

وتحث المكسيك السودان مرة أخرى على توطيد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، وتؤكد مجددا دعمها للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في وظيفتها المهمة المتمثلة في تقديم الدعم والتوجيه في هذا الصدد.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، على تقديمه إحاطة لنا عن التطورات في السودان. لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي ألقته السيدة هالة القريب، ونرحب بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

ما برحت الحالة السياسية الداخلية في السودان معقدة. ولا تزال تتأثر سلبا بالتطورات في ليبيا، وبالعدد المتزايد من المشردين داخليا واللاجئين من الدول الأفريقية المجاورة، وانتشار مرض فيروس كورونا. ويعاني البلد من صعوبات اجتماعية واقتصادية خطيرة تفاقمت بسبب التضخم المتزايد وانخفاض قيمة العملة الوطنية. ونلاحظ الجهود التي تبذلها السلطات السودانية لمعالجة الحالة، بما في ذلك من خلال تنفيذ بعض القرارات الصعبة. ومن المهم جدا مراعاة المشاعر الشعبية، لأن السكان هم أول من يعاني من المصاعب الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، نثق بأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ستساعد في بناء قدرة الخرطوم في مجالات هامة، من قبيل بناء السلام، والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وصون السلم والنظام على الصعيد المحلي. وفي ظل هذه الظروف، نولي أهمية كبيرة للحفاظ على اتصالات متوازنة مع جميع السلطات السودانية، ودعم جهودها لتنفيذ الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، بهدف ضمان الاستقرار المحلي. ونلاحظ التزام القيادة السودانية بزيادة تطبيع الحالة في دارفور.

إن التوقيع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ على اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية السودانية كان خطوة مهمة صوب تحقيق الاستقرار الدائم في البلد وحل العديد من مشاكله الملحة. ونلاحظ التدابير التي اتخذتها الخرطوم لتحسين الحالة، وتنفيذ أحكام الاتفاق، بما في ذلك من خلال إنشاء اللجان العسكرية ذات الصلة.

نحض جميع الجماعات المسلحة، التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام، على القيام بذلك الآن. ومن المؤسف أن عبد الواحد النور لا يزال يرفض الدخول في حوار مع الخرطوم.

نتطلع إلى استئناف المحادثات بين السلطات وفصيل عبد العزيز الحلو/الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال على أساس إعلان المبادئ الذي وقع عليه الطرفان. ونحن على ثقة بأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ستقدم الدعم اللازم لهذه العملية.

ونرحب باستعداد الخرطوم للقيام بمعالجة شاملة للأسباب الجذرية للصراعات والنزاعات القبلية في مختلف مناطق السودان. ومن المؤكد أن التنفيذ السريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين سيمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه.

لقد بدأ السلام يعود تدريجيا إلى دارفور. والاشتباكات القبلية المتفرقة التي تحدث في بعض الولايات لا تغير المشهد العام. ويؤكد الرد المنسق للسلطات على هذه الحوادث التزام الخرطوم بتعزيز الاستقرار بطريقة شاملة.

نحن راضون عن تقييم الأمين العام ومؤداه أن الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي نجحت في تنفيذ مهامها، تسير كما هو مخطط لها، وأن هناك تعاونا وثيقا بين ممثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والسودان. ونشيد بالجهود التي تبذلها قيادة الأمانة العامة في هذا الصدد.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطاته الشاملة والسيدة القريب على بيانها. وأرحب بممثل السودان في جلسة اليوم.

نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة السودان في قيادة وتنفيذ المرحلة الانتقالية في البلد، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة في المرحلة الانتقالية في السودان، وفقا لمبدأ الملكية الوطنية. ولئن كان من المشجع أن البلد قد شهد تقدما هاما في انتقاله من حفظ السلام إلى بناء السلام، غير أنه لا تزال توجد تحديات كثيرة.

في ضوء الحالة الراهنة، أود أن أبرز عدة نقاط.

أولا، من الضروري المضي قدما في العملية الانتقالية بما يتماشى مع اتفاق جوبا للسلام. وينبغي أن تركز الأطراف السودانية جهودها على إيجاد السُبل والوسائل الكفيلة بحل خلافاتها من أجل تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق. كذلك فإن إنشاء المؤسسات الانتقالية الرئيسية المتبقية على نفس القدر من الأهمية للنهوض بتحول سياسي شامل ومستدام. ونؤكد مجددا دعمنا القوي للمشاركة الكاملة والنشطة والمجدية للمرأة والشباب في جميع مراحل الفترة الانتقالية وما بعدها. وندعو الجماعات المسلحة المتبقية في دارفور إلى الانضمام بحسن نية إلى محادثات السلام في أقرب وقت ممكن لصالح الشعب السوداني والسلام والاستقرار في البلد. وعلاوة على ذلك، من المهم للغاية مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبعثة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والبلدان المجاورة، والشركاء الدوليين الآخرين في دعم السلام والتنمية في السودان. ونود أيضا أن نشجع جهود السودان وبلدان المنطقة على تعزيز التعاون والصداقة على أساس المصالح المشتركة.

ثانيا، ندعو حكومة السودان إلى الاستمرار في تعزيز مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. ومن الحيوي ضمان التنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف القبلي في دارفور، بما في ذلك المصالحة بين مختلف القبائل والطوائف. وينبغي تركيز المزيد من الجهود على ضمان حماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. ونشيد بجهود الحكومة الرامية إلى إدخال تحسين على تشريعاتها المتعلقة بحماية الأطفال، وندعو إلى التنفيذ الفعال لجميع أطر الحماية، ولا سيما على الصعيد المحلي، بدعم قوي من المجتمع الدولي في شكل موارد وبناء قدرات، على النحو الذي دعا إليه الممثل الخاص بيرتس. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بالتعاون بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وحكومة السودان في ضمان انسحاب موظفي البعثة في الأشهر الأخيرة بصورة آمنة ومنظمة. وندعو الحكومة إلى زيادة تيسير عمل تصفية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ثالثا، لكي يمتلك السودان بفعالية العملية الانتقالية وما بعدها، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الحكومة السودانية في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة. ومن دواعي القلق أنه يوجد عدد كبير من الناس المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في البلد. يعاني أكثر من ٩,٨ ملايين شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في حزيران/يونيه بنحو ثلاث مرات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ولذلك، من الأهمية بمكان بذل جهود عاجلة لتوفير الغذاء والخدمات الأساسية للمحتاجين، ولا سيما الفئات الضعيفة.

ونشيد بجهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمنح تخفيفا أوليا لديون السودان ونرحب بإنشاء صندوق السلام في السودان. وندعو إلى زيادة تيسير وصول السودان إلى التسهيلات المالية الدولية، بما في ذلك من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث لا يزال اقتصاد البلد يواجه تحديات مختلفة.

رابعا، فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، من الضروري وضع معايير واضحة ومحددة بشكل جيد، ومراجعة التدابير باستمرار في ضوء التقدم المحرز على أرض الواقع، تمشيا مع القرار ٢٥٦٢ (٢٠٢١).

وفي الختام، تؤكد فييت نام من جديد التزامها القوي بدعم السودان في هذه المرحلة الانتقالية صوب تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ونكرر دعمنا لها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

وأشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته. وأود أيضا أن أرحب بممثل السودان هنا معنا اليوم، وبالطبع أود أن أشكر السيدة هالة القريب على شهادتها القوية حقا. لقد لعب عملها وصوتها، إلى جانب صوت العديد من النساء السودانيات، دورا حيويا في الانتقال السياسي التاريخي للسودان.

إن قيادة المرأة السودانية في إحداث تغيير سلمي هي أحد أكثر الأمثلة الرمزية على التطبيق العملي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السنوات الأخيرة. وهذا ما نعنيه عندما نتحدث عن القوة التحويلية لمشاركة المرأة. وكانت شجاعة المرأة في الوقوف ضد القمع قوية بطرق لا يمكن أن يحققها أبدا أي سلاح أو رصاصة أو قنبلة.

في السودان، رأينا، كما نرى في كثير من الأحيان في عملنا في مجلس الأمن، أن قضية حقوق المرأة هي قضية السلام والديمقراطية. وكما قال علاء صلاح أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8649)، فإن النساء في السودان عارضن قوانين النظام العام التي تقيد حقوقهن، وبذلك عارضن نظاما مبنيا على قمع المعارضة.

إن التقدم في عملية الانتقال في السودان، كما سمعنا هذا الصباح، على قدر ما هو تاريخي، فإنه بطيء وغير متكافئ. غير أنه من المهم أن اتفاق تقاسم السلطة لا يزال قائما. وتشجعني أيضا المبادرة الجديدة التي قدمها رئيس الوزراء لتنشيط العملية.

وسيستند نجاح هذه المرحلة الانتقالية في نهاية المطاف إلى قدرة الحكومة الانتقالية على الحفاظ على اتفاق تقاسم السلطة وتعزيز المؤسسات الحكومية. وكما سمعنا اليوم، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في إطار برنامج الإصلاح، من حقوق الإنسان إلى قطاع الأمن. ومن الأهمية بمكان إنشاء مؤسسات ديمقراطية رئيسية، مثل المجلس التشريعي الانتقالي، على سبيل الاستعجال.

وبالتالي، فإن نجاح عملية الانتقال في السودان سيتوقف على توسيع نطاق الاتفاق السياسي والاستثمار في المناطق المهمشة والمتأثرة بالنزاع في البلد. ولا يمكننا ببساطة أن نتوقع صفقة حقيقية إذا لم يكن من هم على طاولة السلام وفي المؤسسات الجديدة يمثلون تنوع شعب السودان. كانت النساء في طليعة الاحتجاجات التي أشعلت شرارة التغيير. ويجب أيضا أن يكن في طليعة الحكومة التي ستحقق ذلك التغيير. ومن الأهمية بمكان أن يفي السودان بالتزاماته، بشأن كل من المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية، فضلا عن المشاركة الآمنة للمرأة.

والتمثيل الحالي للمرأة في الحكومة الانتقالية أقل بكثير من الحصة المتفق عليها وهي ٤٠ في المائة. وكما قالت هالة القريب، فإن المجلس السيادي يضم امرأة واحدة فقط. وأود أن أؤكد أن هذا التمثيل حقا وليس طلبا. وينبغي أيضا تمثيل الشباب في عمليات بناء السلام هذه.

إن عملية الانتقال في السودان تجري في ظل أزمة اقتصادية حادة. والالتزام بتنفيذ إصلاحات اقتصادية صعبة للغاية ولكنها ضرورية أمر مثير للإعجاب. ومع تضاعف تكلفة العديد من السلع الغذائية خلال عام واحد، ومعاناة ٣ ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، فإن دعمنا لاستجابة السودان للاحتياجات الإنسانية أمر حيوي.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك تشكيل لجان رئيسية، مثل لجنة دارفور الدائمة لوقف إطلاق النار. والمطلوب الآن هو التفعيل السريع لعمل تلك الهيئات. وفي الوقت نفسه، نواصل حث جميع الأطراف غير الموقعة المتبقية على الانضمام إلى اتفاق جوبا للسلام. وأود أن أضيف أن دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لبانيات السلام في عملية التفاوض هذه كان أيضا جديرا بالثناء.

ورغم إحراز بعض التقدم، لا تزال الحالة الأمنية في أجزاء كثيرة من البلد تبعث على القلق العميق، ولا سيما في دارفور. ولذلك فإن التنفيذ الكامل للخطة الوطنية المتكاملة لحماية المدنيين التي قدمتها الحكومة مسألة ملحة حقا. وبينما نرحب بإنشاء لجان لحماية المدنيين على مستوى الولايات ونشر قوة الحماية المشتركة في بعض المناطق،

فإن معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن هي السبيل الوحيد لكسر حلقة الضرر المدني.

أخيرا، وكما سمعنا في وقت سابق وبشكل مروع من هالة القريب، فإننا نشهد مستويات مقلقة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك أدلة على استهداف النساء الناشطات سياسيا، والتي لا شك أنها تهدف إلى إسكات أصواتهن. وفي هذا الصدد، أرحب بتعاون الحكومة المعزز مع المحاكم الجنائية الدولية. يجب محاسبة الجناة إذا أردنا إنهاء الإفلات من العقاب، وهذه خطوة حيوية في ذلك الاتجاه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد الحسين (السودان): في البداية أتقدّم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر سبتمبر الحالي، ونحن على ثقة من أنكم ستديرون أعمال المجلس بكل حنكة واقتدار، كما نعرب عن تقديرنا لسعادة الممثل الدائم للهند الصديقة على رئاسته الناجحة لأعمال المجلس في الشهر الماضي، ونشكر السيد رئيس لجنة العقوبات على الإحاطة التي تقدم بها حول التقرير ربع السنوي عن أعمال لجنة العقوبات.

ظل السودان، وعلى مدار السنوات الماضية يؤكد، مرةً تلو أخرى، على موقف ثابت من التدابير العقابية المفروضة على البلد عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، ويتمثّل هذا الموقف في أن هذه العقوبات لم تعد تتماشى مع الواقع على الأرض في دارفور اليوم مقارنة بالعام ٢٠٠٥ عندما تم فرضها. وقد دأب السيد رئيس لجنة العقوبات على تكرار عبارة مشجعة تقول بأن الغرض من هذه العقوبات ليس معاقبة السودان بل لتشجيع السلام والاستقرار. وبما أن الأمن والسلام والاستقرار هما من أهم أولويات الحكومة الانتقالية في السودان، وبفضل الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الإطار وعودة الأوضاع إلى طبيعتها في دارفور، فإنه يتوجب على مجلس الأمن التعاطي الإيجابي مع التطورات الماثلة على أرض الواقع في دارفور، وأن يعيد النظر في هذه التدابير.

إننا نود التأكيد على أن الأوضاع الأمنية في دارفور تشهد تحسناً مضطرداً يوماً بعد يوم، فهناك حالياً وقفٌ لإطلاق النار في كافة مناطق الإقليم لم يشهد خرقاً منذ أن تم إعلانه. فضلاً عن ذلك، فإنه يجري تطبيق اتفاقية جوبا للسلام، وتباشر الحكومة حالياً تنزيل بنودها لأرض الواقع بالتعاون مع شركاء السلام. وقد وصلت قوات تابعة لأطراف العملية السلمية إلى الخرطوم ودارفور لتنفيذ بنود الترتيبات الأمنية وتشكيل القوة المشتركة لحماية المدنيين، كما انعقدت في الأسبوع الماضي ورشة عمل مشتركة بين حكومة السودان وبعثة يونتامس في إطار تفعيل عمل لجنة وقف إطلاق النار الدائم وآلياتها الفرعية إنفاذاً لبنود الترتيبات الأمنية في اتفاقيي جوبا. وأنتهز هذه السانحة لأعيد التأكيد على أن الحكومة السودانية عازمة على مواصلة تحسين الأوضاع الأمنية في دارفور عبر تطبيق اتفاقية جوبا للسلام، وجمع السلاح غير المرخص به، وتحقيق العدالة والمحاسبة، ومخاطبة قضايا النازحين واللاجئين، وتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، وإلحاق حركة عبدالواحد بالعملية السلمية، واتخاذ التدابير التي تمنع نشوب الاقتتال القبلي.

ونود الإشارة أيضاً إلى أنه، وفي إطار قيام الحكومة بمسؤولياتها عن حماية المدنيين في دارفور، فإن السلطات في السودان تعمل بشكل حثيث على حماية وتعزيز حقوق الطفل بصورة عامة وتوفيق أوضاع الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة بصورة خاصة باعتبارهم من أضعف الفئات الموجودة فى مناطق النزاع المسلح، فمنذ آذار/مارس من العام ٢٠١٦، تم التوقيع على خطة عمل خاصة بحماية الأطفال من الانتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة، وتبِع ذلك التوقيع في آب/أغسطس ٢٠١٨ على خريطة الطريق المبسطة لحماية الأطفال من الانتهاكات في مناطق النزاعات المسلحة. وقد تم إنشاء وحدات لحماية النساء والأطفال ضمن هياكل القوات النظامية السودانية، وتعمل هذه الوحدات جميعها على الرصد الفوري لأية حالات انتهاك موجهة ضد المرأة والطفل ومعالجتها.

إن إنهاء التدابير المفروضة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات ذات الصلة سيمكّن الحكومة السودانية من إعادة بناء قدرات قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون للحفاظ على السلام وتعزيزه ليس في دارفور فحسب، بل وفي مجمل المنطقة التي تشهد حدوداً مترامية تنشط فيها أحياناً جماعات الجريمة المنظمة التي تعمل على تهريب البشر والسلاح وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، وسيجعل رفع هذه التدابير السودان أكثر قدرة على أن يصبح دولة تعيش بسلام مع نفسها ومع محيطها الإقليمي.

في الختام نؤكد على استعدادنا للتعاطي البنّاء مع أعضاء مجلس الأمن من أجل التوافق على المعايير المرجعية التي سيتمكن مجلس الأمن على ضوئها من مراجعة هذه التدابير العقابية بشرط أن تكون هذه المعايير والمؤشرات المرجعية موضوعية وقابلة للقياس والتطبيق، ونشير إلى أننا نتابع بقلق شديد المفاوضات الحالية للمجلس حول مسودة البيان الرئاسي بشأن تلك المعايير وسعي بعض الدول من أعضاء مجلس الأمن إلى فرض معايير غير معقولة ولا يمكن تطبيقها، وبعضها يهدف بشكل واضح إلى توسيع نطاق التدابير المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) لتشمل كافة أنحاء السودان بدلاً عن دارفور. ونرجو أن نؤكد بشكل واضح لا لبس فيه أن السودان لن يكون بوسعه التعامل مع أية معايير غير متوافق عليها. لقد سبق أن أكدنا مراراً استعدادنا للتشاور مع الأمانة العامة ومع أعضاء مجلس الأمن من أجل الوصول لمعايير مرجعية قابلة للتطبيق والقياس وسهّلنا زيارة فريق من الأمانة العامة إلى السودان، حيث التقى الفريق بالمسؤولين المعنيين في الدولة. كل ذلك من منطلق الإنخراط الإيجابي وحُسن النية رغم أننا نعلم أن مجلس الأمن قد رفع سابقاً عقوباته عن بعض الدول دون مؤشرات أو معايير مرجعية أو أية شروط مسبقة. إن السودان وهو يمضي في إحداث التغيير الشامل ليس في دارفور بل وفي كل أنحاء البلد، ويعمل من أجل تحقيق شعارات ثورته المجيدة "حرية سلام وعدالة" فإنه يتوقع أن يُعامل بإنصاف وموضوعية من قِبل بعض الدول أعضاء مجلس الأمن، فدارفور التي تشهد انتقالاً مفصلياً من حفظ السلام إلى بناء السلام تتطلع إلى مراجعة وإنهاء هذه العقوبات فوراً، وذلك انسجاماً مع واقع الحال والتطورات الإيجابية في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم يتبقَ أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.